عموم اصلا لامطلقا ولا من وجه اما تحقق العموم من وجه بينهما فلانهما يتصادقان في اخص من وجه وتصدق
الاعم بدون بعض الاخص في ذلك الاخص وبالعكس في بعض الاعم كالحيوان واللاانسان فانهما مجتمعان
في الفرس والحيوان يصدق بدون اللاانسان في الانسان واللاانسان يصدق بدون الحيوان في الجماد واما
انه لا يكون بين نقيضيهما عموم اصلا فللتباين الكلي بين نقيض الاعم وعين الاخص لامتناع صدقهما على شيء
فلا يكون بينهما عموم اصلا وانما قيد التباين بالكلي لان التباين قد يكون جزئيا وهو صدق كل واحد من
المفهومين بدون الاخر في الجملة فيرجع الى تباينين جزئيين كما ان التباين الكلي يرجع الى تباينين كليين والتباين
الجزئي اما عموم من وجه او تباين كلي لان المفهومين اذا لم يتصادقا في بعض الصور فان لم يتصادقا
في صورة اصلا فهو التباين الكلي والا فالعموم من وجه فلما صدق التباين الجزئي على العموم من وجه الملزوم
من تحقق التباين الجزئي بينهما ان لا يكون بينهما عموم من وجه اصلا فان قلت الحكم بان الاعم من شيء
من وجه ليس بين نقيضيهما عموم اصلا باطل لان الحيوان اعم من الابيض من وجه وبين نقيضيهما عموم من وجه قلت
المراد انه ليس يلزم ان يكون بين نقيضيهما عموم فيندفع الاشكال او نقول لو قال بين نقيضيهما عموم لافاد العموم في
جميع الصور لان الاحكام المورودة في هذا الفن انما هي الكليات فاذا قال ليس بين نقيضيهما عموم كان رفعا للايجاب
الكلي وتحقق العموم في بعض الصور لا ينافيه نعم لم يتبين ما ذكره النسبة بين نقيضي امرين بينهما عموم من وجه
بل تبين عدم النسبة بالعموم وهو بصدد ذلك فاعلم ان النسبة بينهما المباينة الجزئية لا هذا القدر ونقيضا
لان العينين اذا كان كل واحد منهما اعم يصدق بدون الاخر كان النقيضان ايضا كذلك ولا نعني بالمباينة
الجزئية الا هذا القدر ونقيضا المتباينين متباينان تباينا جزئيا لانهما اما ان يصدقا معا على شيء كاللاانسان
واللافرس الصادق على الحمار او لا يصدقا كاللاوجود واللاعدم فلا شيء مما يصدق عليه اللاوجود يصدق عليه
اللاعدم وبالعكس واياما كان يتحقق التباين الجزئي بينهما اما اذا لم يصدقا على شيء واحد اصلا كان
بينهما تباين كلي فيتحقق التباين الجزئي قطعا واما اذا صدقا على شيء كان بينهما تباين جزئي لان كل
واحد من المتباينين يصدق مع نقيض الاخر فيصدق كل واحد من نقيضيهما بدون الاخر فالتباين الجزئي لازم
جزما وتدخل في المتن هنا ما لا يحتاج اليه وترك ما يحتاج الى ذكره اما الاول فلانه قد فقط بعد
قوله ضرورة صدق احد المتباينين مع نقيض الاخر زايد لا طائل تحته واما الثاني فلانه وجب ان يقول
ضرورة صدق كل واحد من المتباينين مع نقيض الاخر لان التباين الجزئي بين النقيضين صدق كل منهما
بدون الاخر لا صدق واحد منهما بدون الاخر وليس يلزم من صدق احد الشيئين مع نقيض الاخر صدق كل
واحد من النقيضين بدون الاخر فذكر لفظ كل واحد ولا بد منه وانت تعلم ان الدعوى تثبت بمجرد المقدمة القائلة
كل واحد من المتباينين يصدق مع نقيض الاخر لانه يصدق كل واحد من النقيضين بدون الاخر وهو المباينة
الجزئية فباقي المقدمات مستدرك قال الرابع الجزئي كما يقال على المعنى المذكور المسمى بالحقيقي فكذلك يقال
على كل اخص تحت الاعم ويسمى الجزئي الاضافي وهو اعم من الاول لان كل جزئي حقيقي فهو جزئي اضافي دون العكس
اما الاول فلاندراج كل شخص تحت ماهيته المعراة عن المشخصات واما الثاني فلجواز كون الجزئي الاضافي كليا

وامتناع الجزئي الحقيقي كذلك اقول الجزئي يقال بالاشتراك على المعنى المذكور ويسمى حقيقيا لان
جزئيته بالنظر الى حقيقته المانعة من الشركة وبازائه الكلي الحقيقي وعلى كل اخص تحت اعم ويسمى في تعريف
الجزئي الاضافي كالانسان بالنسبة الى الحيوان ويسمى جزئيا اضافيا لان جزئيته بالاضافة الى شيء اخر
وبازائه الكلي الاضافي وهو الاعم من شيء وفي تعريف الجزئي الاضافي نظر لانه والكلي الاضافي متضايفان لان
معنى الجزئي الاضافي الخاص ومعنى الكلي الاضافي العام وكما ان الخاص خاص بالنسبة الى العام كذلك العام
عام بالنسبة الى الخاص واحد المتضايفين لا يجوز ان يذكر في تعريف المتضايف الاخر والا لكان يمكن قبل
تعقله لانه معه وايضا لفظ كل انما هي للافراد والتعريف بالافراد ليس بجائز فالاولى ان يقول هو الاخص
من شيء وهو اي الجزئي الاضافي اعم من الجزئي الحقيقي يعني كل جزئي حقيقي جزئي اضافي بدون العكس اما الاول
فلان كل جزئي حقيقي فهو مندرج تحت ماهيته المعراة عن المشخصات التي بها صار شخصا معينا بين الماهية
الانسانية وهي اعم منه فيكون كل جزئي حقيقي مندرجا تحت اعم فيكون جزئيا اضافيا وهذا منقوض
بواجب الوجود فانه متشخص ويمتنع ان يكون له ماهية كلية والا فهو ان تجرد تلك الماهية الكلية يلزم
ان يكون امر واحد كليا وجزئيا وهو محال وان كان تلك الماهية مع شيء ما يلزم ان يكون واجب الوجود
معروضا للتشخص وهو محال لما تقرر ان تشخص الواجب الوجود عينه واما الثاني فلجواز ان يكون الجزئي
الاضافي كليا لانه اخص من شيء والاخص من شيء يجوز ان يكون كليا بخلاف الجزئي الحقيقي فانه
يمتنع ان يكون كليا قال الخامس النوع كما يقال على ما ذكرناه ويقال له النوع الحقيقي فكذلك يقال
على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو قولا اوليا ويسمى النوع الاضافي اقول
الخامس النوع كما يطلق على ما ذكرناه وهو المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو ويقال له النوع
الحقيقي لان نوعيته انما هي بالنظر الى حقيقته الواحدة في افراده كذلك يطلق بالاشتراك على كل ماهية
يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو قولا اوليا اي بلا واسطة كالانسان بالقياس الى الحيوان
فانه ماهية يقال عليها وعلى غيرها كالفرس الجنس وهو الحيوان حتى اذا قيل ما الانسان والفرس فالجواب
انه حيوان وبهذا المعنى يسمى نوعا اضافيا لان نوعيته بالاضافة الى ما فوقه فالماهية بمنزلة الجنس
ولا بد من ترك الكل لما سمعت وذكر الكلي لانه جنس الكليات لا يتم حدودها بدون ذكره فان قلت
الماهية هي الصورة المعقولة من الشيء والصور العقلية كليات فذكرها يغني عن ذكر الكلي فنقول
الماهية ليس مفهومها مفهوم الكلي غاية ما في الباب انه من لوازمها لكن دلالة الالتزام مهجورة في الحدود
وقوله في جواب ما هو يخرج الفصل والخاصة والعرض العام فان الجنس لا يقال عليها وعلى غيرها في جواب
ما هو واما تقييد القول بالاولية فاعلم اولا ان سلسلة الكليات انما تنتهي بالاشخاص وهو النوع
المقيد بالتشخص وفوقها الاصناف وهو النوع المقيد بصفات عرضية كلية كالتركي والرومي وفوقها
الانواع وفوقها الاجناس واذا حمل كليات مترتبة على شيء واحد كان حمل العالي عليه بواسطة حمل
السافل عليه فان الحيوان انما يصدق على زيد او على التركي بواسطة حمل الانسان عليهما وحمل الحيوان

كما اذا جردنا زيدا عن المشخصات

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)